خلال الاحتفال الذي أقامته السفارة الكندية في الكويت

المحمد: التعددية الثقافية تفتح الحدود بين الدول

■ اللغة هي الأداة الأولى للتعبير وكلما زاد ثراء مفرداتها اكتسبت أدباً رفيعاً

ترحيب كبير بسمو الشيخ ناصر المحمد لدى وصوله لمقر الحفل

السفير الفرنسي مرحباً بسموه

■ الكويت حريصة على معرفة المزيد عن الفرنكوفونية وتبادل الأفكار والقيم البناءة

المحمد متحدثاً

■ العلاقة الخليجية - الفرنكوفونية تسير بشكل ثابت ومتسارع ومتنامٍ

■ العلاقات بين الجانبين أخذت منحى آخر في التطور بعد انضمام قطر إلى المنظمة الدولية

■ اللغة الفرنسية تبرز بعالميتها ويتحدث أكثر من 220 مليون نسمة بها

■ نحن في الكويت نفتح قلوبنا وأسماعنا وعيوننا على كل الثقافات الحية والمبدعة

جانب من الحفل

احدى الفقرات بالحفل

اكد سمو الشيخ ناصر المحمد امس ان الاحتفال باليوم العالمي للفرنكوفونية تاكيد على التعددية الثقافية في عالم اليوم والتي تشكل ضرورة لاستمرار السلام العالمي.

وقال سمو الشيخ ناصر المحمد في كلمة خلال الاحتفال الذي اقامته السفارة الكندية في الكويت بمناسبة اليوم العالمي للفرنكوفونية والذي اقيم برعايته ان التعددية الثقافية تفتح الحدود بين الدول وتمكن الشعوب من معرفة بعضها البعض بالاضافة الى تسهيلها حصول المتحدثين بلغات اخرى لفرص العمل وفتح الأسواق لترويج الاعمال والمنتجات الصناعية.

واضاف ان الاحتفال باليوم العالمي للفرنكوفونية يلفت الانتباه الى اهمية اللغة في حياة الناس باعتبارها الاداة الأولى للتعبير لدى الإنسان "والتي كلما زاد ثراء مفرداتها اكتسبت ادبا رفيعا".

واوضح سمو الشيخ ناصر المحمد ان العلاقة الخليجية - الفرنكوفونية تسير بشكل ثابت ومتسارع مشيرا الى إنشاء قسم اللغة الفرنسية وثقافتها بكلية الآداب بجامعة الكويت بالتعاون مع جامعة السوربون الفرنسية مع استمرار المباحثات لانشاء فرع ل(السوربون) في الكويت.

وذكر انه تم ايضا بث "راديو فرنسا الدولي" الناطق باللغة الفرنسية على موجة اذاعية في الكويت اذ تزامن توقيت البدء بالبث مع وصول طائرة سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد إلى مطار اورلي في باريس خلال زيارة سموه الرسمية للجمهورية الفرنسية في نوفمبر عام 2006.

واضاف ان الكويت حريصة على معرفة المزيد عن الفرنكوفونية وتبادل الأفكار والقيم البناءة والاطلاع على النتاج الفكري والثقافي لاسيما ان الكويت سعت الى ان تكون حاضنة للثقافة والفنون في هذه المنطقة من العالم وفتحت ابوابها مرحبة بكل ثقافات العالم لتنهل منها وتتعلم.

وبين ان العلاقات الخليجية - الفرنكوفونية اخذت منحى آخر في التطور بعد انضمام قطر إلى المنظمة الدولية للفرنكوفونية تنضم اليها كاول دولة خليجية تنضم اليها اللغة الفرنسية وثقافتها بكلية الآداب بجامعة الكويت بالتعاون مع جامعة السوربون الفرنسية مع استمرار المباحثات لانشاء فرع ل(السوربون) في الكويت.

وذكر انه تم ايضا بث "راديو فرنسا الدولي" الناطق باللغة الفرنسية على موجة اذاعية في الكويت اذ تزامن توقيت البدء بالبث مع وصول طائرة سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد إلى مطار اورلي في باريس خلال زيارة سموه الرسمية للجمهورية الفرنسية في نوفمبر عام 2006.

واضاف ان الكويت حريصة على معرفة المزيد عن الفرنكوفونية وتبادل الأفكار والقيم البناءة والاطلاع على النتاج الفكري والثقافي لاسيما ان الكويت سعت الى ان تكون معتبرا هذه الخطوة تطورا إيجابيا بالاضافة الى ما تناقلته "الصحافة عن تقدم السعودية للانضمام إلى المنظمة كعضو مراقب" مما يبرهن على حرص مجلس التعاون لدول الخليج العربية على العلاقات الخليجية - الفرنكوفونية.

وحول قيمة اللغة وتأثيرها في حياة الناس قال سمو الشيخ ناصر المحمد انه ليس كل لغة قادرة على منح ناطقيها ثروة للمفردات والفن في صياغتها والتعبير بجمال من خلالها "إذ لا يوجد من بين ثلاثة آلاف لغة بالعالم سوى مئة منها قادرة على ذلك وتسمى لغات حية" مشيرا الى ان هذه اللغات يتحدث بها أكثر من ملياري نسمة.

وذكر ان اللغة الفرنسية تبرز من بين هذه اللغات كلغة عالمية "مهمة" يتحدث بها أكثر من 220 مليون نسمة وفق تقديرات الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

ورأى سمو الشيخ ناصر ان قوة اللغة لا تكمن فقط في كثرة الناطقين بها بل في علاقتها بصناعة المعرفة وقدرتها على تغذية العلوم والفنون بالمفردات والمصطلحات المطلوبة اذ تعد اللغة الفرنسية من أقدر اللغات الأوروبية على توفير مفردات العلوم الإنسانية والقانون مما جعلها تنتج أشهر الحركات الأدبية والفنية مستعرضا عددا من التيارات الفنية والادبية والفكرية وروادها من الناطقين المتحدثين بالفرنسية.

واعرب سموه عن سعادته بالمشاركة في هذا الاحتفال لنقل مشاعر الود والاحتفاء إلى كافة الشعوب والأفراد الناطقين باللغة الفرنسية لاسيما سفراء دول الفرنكوفونية لدى الكويت وكل رعايا دولهم في البلاد.

كما اعرب عن الامل ان تسعى الدول الأعضاء المحتفية بهذه المناسبة الى نقل الأجواء الاحتفالية إلى الوسط الثقافي الكويتي ضمن انشطة ثقافية متنوعة قائلا "نحن هنا في الكويت نفتح قلوبنا واسماعنا وعيوننا على كل الثقافات الحية والمبدعة".

يذكر ان منظمة الامم المتحدة وفي إطار جهودها لتعدد اللغات والثقافات ولرفع مستوى الوعي التاريخي والثقافي وإنجازات كل لغة من اللغات وبناء على مبادرة المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) قررت الاحتفال بكل لغة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة وتقرر تكريم اللغة الفرنسية في 20 من مارس كل عام.

خلال اللقاء التعريفي عن طرح الفرص الخمس الاستثمارية في مدينتي جابر الأحمد وصباح الأحمد

أبل: توزيع 60 ألف وحدة سكنية خلال الخطة الخمسية الممتدة لعام 2019

■ نعمل بكل جهد لإيجاد الآليات التشريعية لتحويل الكويت إلى بيئة جاذبة للمستثمرين

ياسر أبل

■ المواطن سيحصل على مدن متطورة ومساكن ذات جودة عالية وفرص وظيفية متنوعة

■ تطوير فلسفة العلاقة بين القطاعين رؤية تحظى بمباركة أميرية

■ سعي متواصل لتطوير خدماتنا المتنوعة في الوحدات المقدمة أو وسائل التمويل وآلياته

أكد وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل امس أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية وضعت خطتها الخمسية الممتدة إلى عام 2019 والتي ستقوم خلالها بتوزيع 60 الف وحدة سكنية.

واضاف أبل في كلمة خلال (اللقاء التعريفي عن طرح الخمس فرص الاستثمارية في مدينتي جابر الاحمد وصباح الاحمد السكنيتين) أن (السكنية) تعمل على تطوير خدماتها المتنوعة في الوحدات السكنية المقدمة أو وسائل التمويل وآلياته التي يقدمها بنك الائتمان الكويتي.

وأوضح أنه يتم العمل بكل جهد لإيجاد البيئة الصحية والآليات التشريعية لتحويل الكويت إلى بيئة جاذبة لمستثمري القطاع الخاص المحلي والأجنبي لاسيما وأن (السكنية) بصدد بناء مدن سكنية تعد الأحدث والأضخم على مستوى الشرق الأوسط.

وشدد على ضرورة تضافر جهود القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق ما تطمح إليه المؤسسة من بناء مدن جديدة متكاملة تقدم للمواطن كل ما يحتاجه من وسائل الراحة في العيش والازدهار في العمل والمتعة في الترفيه.

وذكر أن الشراكة بين القطاعين تسهم في تنميتهما وتطويرهما إذ سيحصل القطاع العام على الخبرة والجودة والحلول المبتكرة التي يوفرها القطاع الخاص في حين يستفيد الأخير من الفرص التنموية في مشاريع القطاع العام الضخمة.

وأشار إلى أن المواطن سيحصل على مدن متطورة ومساكن ذات جودة عالية وفرص استثمارية ووظيفية متنوعة ومتجددة موضحا أن العلاقة بين القطاعين شهدت بعض الشوائب والعثرات سابقا إلا أن الحكومة تعمل بكل جهد على إيجاد بيئة صحية وآليات تشريعية.

وأفاد أن (السكنية) تعمل على تطوير فلسفة العلاقة بين القطاعين "وهي رؤية تحظى بمباركة أميرية سامية" مشيرا إلى النجاح التجاري والازدهار الاقتصادي الذي تحظى به دولة الكويت منذ تاسيسها والذي يقوم على نموذج الشراكة المتكاملة بين القطاعين.

وذكر أن الفلسفة الجديدة "لن تعيد اختراع العجلة" ولكنها ستضمن وجود الآليات العصرية لتتأكد من ضمان نجاحها في ازدهار مستقبل الدولة كما نجحت في تاسيس ماضيها.

وبين أن (السكنية) تعمل منذ خمسينيات القرن الماضي على توفير الرعاية السكنية لمستحقيها موضحا انها سعت طوال هذه المسيرة الى بذل الجهود لتامين هذه الرعاية للأسرة الكويتية.

من جهته قال المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بدر الوقيان خلال المؤتمر إن المشروعات السكنية لم تعد مقتصرة على إنشاء وحدات سكنية ومبان وإنما تمتد إلى تخطيط وتصميم وإنشاء وتشغيل مدن سكنية متكاملة.

وأضاف الوقيان أن المؤسسة تعمل على توفير الرعاية السكنية وتوسيع نطاق نشاطها لتطوير أراضيها غير المخصصة لأغراض الرعاية السكنية.

وأكد إيمان (السكنية) باهمية اشراك القطاع الخاص في تطوير المشاريع الإسكانية حيث قامت بالتنسيق مع السلطتين التشريعية والتنفيذية باصدار التشريعات التي تمكن القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في تلك المشاريع حتى إصدار القانون (113) لسنة 2014.

وأفاد أن ذلك القانون وفر للمؤسسة العديد من الامتيازات أبرزها وضع شروط وضوابط التعاون مع جميع أنماط الاستثمار بما يضمن تذليل المعوقات التي تحول دون إسهام القطاع الخاص في تنفيذ مشاريعها.

وأضاف أن القانون وفر أيضا تسليم أراض بمساحات مناسبة وخالية من العوائق لشركات القطاع الخاص ذات النشاط العقاري والاستثماري لتنفيذ وحدات سكنية يتم بيعها بمعرفة الشركة لمستحقي الرعاية السكنية بأسعار تشمل التكلفة الفعلية وتكلفة انشاء البنية الأساسية إضافة إلى ربح تحدده المؤسسة.

وقال الوقيان إن القانون آنف الذكر مكن المؤسسة من إبرام عقود تنفيذ مشاريع بنظام البناء والتشغيل والتحويل لافتا إلى أن (السكنية) تؤسس بمفردها أو تشارك في تأسيس شركات تتصل بأغراضها أو تساعد على تحقيقها وتسهم في رأس مالها.

وأكد سعي المؤسسة للاستفادة من الامكانات التي منحها إياها القانون في تحسين المنتج العقاري وتحويل الأراضي غير المخصصة للاسكان إلى أراض مدرة للدخل من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.